الاقتصاد الريعي وتأثيره على عملية التنمية: العراق نموذجًا

ستار الخفاجي

16 اب 2026

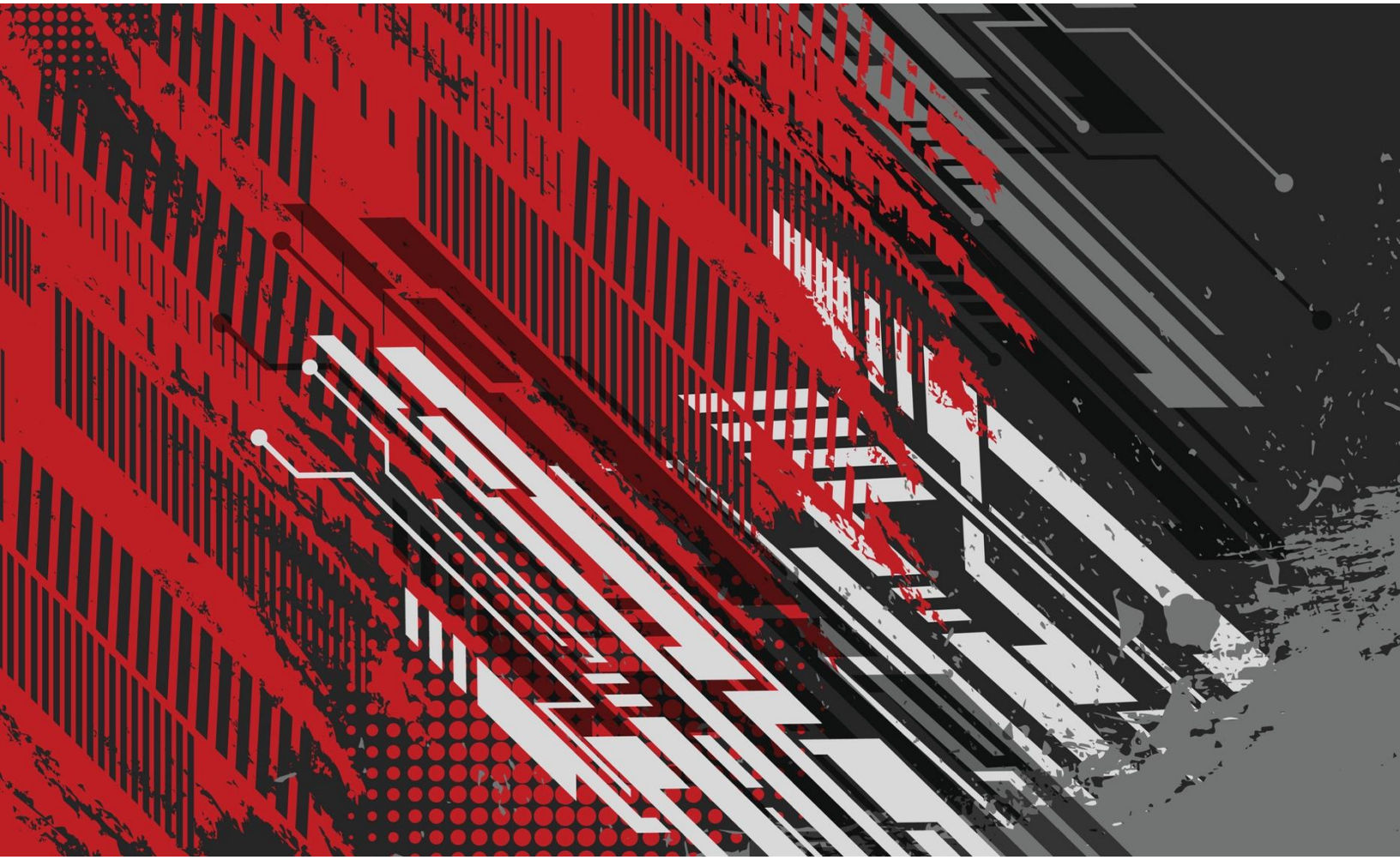

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الاقتصاد الريعي وتأثيره على عملية التنمية: العراق نموذجًا

الاقتصاد الريعي يعد من الأنماط الاقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات الناتجة من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز أو المصادر الخارجية، بدلاً من تنويع الانتاج من الصناعات الإنتاجية والزراعة والخدمات. ويُعتبر العراق من أبرز الدول الريعية في العالم لاعتماده الكبير على عائدات النفط التي تشكل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة. وقد انعكس هذا الاعتماد بصورة مباشرة على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مما جعل دراسة الاقتصاد الريعي المحلي وتأثيره على التنمية أمرًا بالغ الأهمية.

مفهوم الاقتصاد الريعي

يُشير مفهوم الاقتصاد الريعي (Rentier Economy) إلى نموذج اقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على العوائد الناتجة عن الموارد الطبيعية أو الامتيازات الاحتكارية، بدلاً من الإنتاج الصناعي أو النشاط الاقتصادي المنتج. في هذا النموذج، تُحقق الدولة أو الأوليغاركية الاقتصادية إيرادات كبيرة من مصادر مثل النفط، الغاز، الضرائب، أو حتى المساعدات الخارجية، دون الحاجة إلى تطوير قطاع إنتاجي متنوع.

ظهر مفهوم الاقتصاد الريعي في الفكر الاقتصادي منذ زمن آدم سميث وديفيد ريكاردو، حيث وصف ادم سميث في القرن الثامن عشر الريع بانه الدخل الذي يحصل عليه الشخص (حصداً دون ان يزرع). ومع ريكاردو توصلا الى ان الريع الاقتصادي باعتباره دخلاً يحصل عليه المالك دون مشاركة فعلية في الإنتاج. وفي النصف الاول من القرن العشرين توصل الاقتصادي الإنكليزي الفريد مارشال ان الريع اوسع بكثير واشمل من دخل مالك الارض.
في العصر الحديث، طوّر الباحثان حازم ببلاوي وجياكومو لوتشياني مفهوم "الدولة الريعية" (Rentier State) في الثمانينيات، حيث عرّفا الدولة الريعية (هي الدولة التي تأتي ايراداتها الكبرى من خارج عملية الإنتاج المحلي وتحديداً من تصدير المواد الطبيعية مثل النفط).

إن الدولة التي تعتمد على الموارد الطبيعية أو العائدات الريعية تصبح أقل حاجة لتنمية الاقتصاد المحلي أو تعزيز القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى ركود الابتكار وتراجع التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

الاقتصاد الريعي في المفهوم الليبرالي

في المفهوم الليبرالي، يُنظر إلى الريع بوصفه عنصرًا طبيعيًا ضمن بنية السوق الحرة وآليات الملكية الخاصة، فهو يُعدّ أحد أشكال العائد الاقتصادي الذي يحصل عليه الفرد أو المؤسسة نتيجة امتلاكهم موردًا نادرًا أو ميزة خاصة، مثل الأرض أو التكنولوجيا أو الامتيازات القانونية. وبذلك، لا يُعدّ الريع مشكلة في ذاته، ما دام يعمل ضمن إطار المنافسة ويُسهم في تحفيز الاستثمار وتخصيص الموارد بكفاءة.

غير أنّ الإشكال يظهر عندما يتحول الريع إلى أداة احتكار تُستخدم لإعاقة المنافسة ومنع دخول فاعلين جدد إلى السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تشوّه آليات العرض والطلب، وارتفاع الأسعار، وضعف الإنتاج، وتراجع الكفاءة الاقتصادية العامة. ففي هذه الحالة، يصبح الريع عاملًا معطِّلًا للنشاط الاقتصادي، ويُفضي إلى تركّز الثروة والسلطة في يد فئات محدودة، بما يحدّ من ديناميكية السوق ويقوّض مبادئ الليبرالية الاقتصادية القائمة على حرية المنافسة وتكافؤ الفرص.

الاقتصاد الريعي في المفهوم الماركسي

في المفهوم الماركسي، يُنظر إلى الريع بوصفه دخلاً يُحصَّل دون مشاركة في العمل الإنتاجي الحقيقي؛ فهو نتاج امتلاك أصل أو مورد وليس نتيجة جهدٍ أو عملية إنتاجية تُضيف قيمة جديدة. ومن هذا المنطلق، يُعدّ الريع شكلًا من أشكال الاستغلال، لأنه يسمح لفئة محدودة من المالكين بتحقيق أرباح من موارد طبيعية أو امتيازات قانونية دون أن تسهم في العملية الإنتاجية التي يقوم عليها المجتمع.

ويرى الفكر الماركسي أن انتشار الاقتصاد الريعي يؤدي إلى تعزيز الطبقات غير المنتجة التي تعيش على عوائد الملكية بدل العمل، مما يضعف البنية الإنتاجية للمجتمع ويُفاقم التفاوت الطبقي. كما يفضي الريع إلى إعاقة التطور الصناعي وإضعاف القوى المنتجة، لأن الاعتماد على موارد جاهزة يقلل الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا والعمل المنتج. ويُنتج هذا النمط الاقتصادي حالة من التبعية الاقتصادية، إذ تعتمد الدولة على مصدر واحد للثروة، ما يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية ويمنعها من بناء اقتصاد متنوع قادر على النمو المستقل.

وخلاصة القول إن الاقتصاد الريعي في الفكر الماركسي يُنظر إليه بوصفه مصدرًا للاستغلال وتعطيل الإنتاج، لأنه يعيد إنتاج علاقات الهيمنة الطبقية ويُضعف البنية الإنتاجية للمجتمع..

اللعنة الهولندية (Dutch Disease)

ظاهرة اقتصادية تشير للأثر السلبي المتمثل في تراجع وتدهور القطاعات الانتاجية المحلية كالصناعة والزراعة بسبب تدفق العملات الأجنبية الناتجة من تصدير المواد الأولية كالنفط.[1]

تقاطع بين الاقتصاد الريعي والديمقراطية

يشكّل الاقتصاد الريعي البنية الأساسية لقيام الدولة المتسلّطة إذ تسعى النخب الحاكمة إلى الاستحواذ على موارد الريع بوصفها المصدر الرئيس للثروة، ومن ثمّ تستخدم هذا الاستحواذ لترسيخ هيمنتها على السلطة. ويُعاد إنتاج هذه الهيمنة عبر إضعاف آليات المساءلة، وشراء الولاءات، وتحويل الانتخابات إلى واجهة شكلية تُوظَّف لتوزيع المنافع والموارد، في ظلّ سيادة الطائفية والمحاصصة. ويُعدّ العراق مثالًا صارخًا على هذا النمط، بما خلّفه من تفاوت طبقي واسع وفساد غير مسبوق.

[1] The term was coined in 1977 by *The Economist* to describe the decline of the manufacturing sector in the Netherlands after the discovery of the large Groningen gas field in 1959.

تتبنّى الدولة الريعية سلوكًا سياسيًا يقوم على تعميق الانقسامات الطائفية والعشائرية بما يسهّل ضبط المجتمع والتحكم في حركته. كما تشجّع على توظيف الميليشيات المسلحة التي تعمل تحت مظلات أحزاب وكتل سياسية، فتتحول إلى أدوات نفوذ موازية للدولة.

وبما أنّ معظم هذه الدول لا تتخذ خطوات جادة نحو التحول الديمقراطي، فإنّ الاقتصاد الريعي يُعدّ أحد أبرز العوامل المعرقلة للديمقراطية. ويظهر ذلك بوضوح في الوضع الراهن في العراق، الذي يمثّل نموذجًا حيًّا لآثار الريع على بنية الدولة ومسارها السياسي

إن الاقتصاد الريعي يشكل قاعدة الدولة المتسلطة بحيث تسعى النخب المسيطرة على الاستحواذ على الريع وبالتالي تسيطر على الحكم وتعمل على استمرار بقائها عبر إضعاف المساءلة وشراء الولاءات فيما تتحول الانتخابات الى واجهة شكلية لتوزيع المنافع والموارد وسيادة الطائفية والمحاصصة— كما هو الحال في العراق— مما ولد تفاوتًا طبقيًا وفسادًا كبيرًا لا مثيل له. ان الدولة ذات الاقتصاد الريعي تنتهج سلوكًا سياسيًا مبني على تعميق الثغرات الطائفية والعشائرية مما يسهل السيطرة على تحركات . كما أن الدولة تشجع على استخدام ميليشيات مسلحة تعمل تحت واجهات كتل واحزاب سياسية. ان اغلب هذه الدول لا تتخذ خطوات حقيقية نحو الديمقراطية لذا يعد الاقتصاد الريعي من العوامل المعرقلة للتحول الديمقراطي. ومثالنا الآن هو الوضع الحالي في العراق.

اسباب ظهور الاقتصاد الريعي

واحد من اهم اسباب الاقتصاد الريعي هو وجود موارد طبيعية ضخمة وهذا ما نجده في العراق حيث يمتلك العراق أحد أكبر احتياطات النفط في العالم، وبذلك أصبحت العائدات المصدر الرئيسي للدخل القومي مما جعل الاقتصاد أحادي الجانب. وكذلك فإن سهولة الحصول على الإيرادات من تصدير النفط مقارنة بتطوير قطاعات انتاجية وكان نتيجته تراجع دور الزراعة والصناعة وحتى الخدمات.

لقد أضعفت الحروب المتعاقبة والعقوبات الاقتصادية الاستثمار والإنتاج المحلي، كما أدى عدم الاستقرار السياسي إلى تراجع النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ. وكانت الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله من أبرز العوامل التي أسهمت في القضاء على ما تبقى من الصناعات الوطنية.

إضافة إلى ذلك، أسهم التخبط في السياسات الاقتصادية وغياب رؤية اقتصادية واضحة ومستقرة في تعميق التحديات التي واجهها الاقتصاد. لقد لعبت المحاصصة والفساد المستشري في العراق دورا مهماً في التأثير على العقود الاستثمارية مما حد من كفاءة الاقتصاد وأثر سلبياً على التنمية الاقتصادية.

آثار الاقتصاد الريعي على التنمية الاقتصادية

أدى الاعتماد المفرط على النفط الى العديد من المشاكل التنموية منها:

ضعف التنويع الاقتصادي

إن ضعف التنوع الاقتصادي في العراق يُعد من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، ويعني الاعتماد الكبير على قطاع واحد (النفط) كمصدر رئيسي للدخل القومي والإيرادات الحكومية. وقد أدى هذا الوضع إلى ضعف القطاع الصناعي وتراجع القطاع الزراعي وبالتالي ضعف خطط التنمية.

ارتفاع معدلات البطالة

تُعدّ البطالة من أخطر التحديات البنيوية التي يواجهها العراق اليوم، فارتفاع أعداد العاطلين عن العمل لا يمثّل مجرد هدرٍ في الطاقة البشرية القادرة على الإنتاج، بل يخلّف سلسلة من الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُضعف قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة. فغياب فرص العمل يؤدي إلى تراجع مستويات الدخل، واتساع دائرة الفقر، وازدياد الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي يفاقم هشاشة البنية الاجتماعية ويُضعف الاستقرار.

وعلى الصعيد السياسي، تُسهم البطالة في خلق بيئة خصبة لعدم الرضا الشعبي، وتنامي الاحتجاجات، وتراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية، كما تدفع بعض الفئات إلى الانخراط في شبكات الزبائنية أو الجماعات المسلحة بحثًا عن مورد بديل أو حماية اجتماعية. أما اقتصاديًا، فإن البطالة تُضعف القدرة الإنتاجية للدولة، وتزيد من الأعباء المالية على الموازنة العامة عبر توسّع الإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية دون تحقيق نمو فعلي.

وبذلك، تتحول البطالة إلى عامل مُعطِّل لخطط التنمية المستدامة في العراق، إذ تمنع بناء اقتصاد منتج قائم على العمل والمعرفة، وتُبقي الدولة أسيرة دورات الأزمات المتكررة بدل الانتقال إلى مسار تنموي مستقر.

ارتباط الاقتصاد بأسعار النفط

من البديهي أن ارتفاع أسعار النفط غالباً ما يولد فائضاً مالياً بينما يؤدي انخفاضها إلى زيادة في العجز ويتعرض الموازنة الى ارباك كبير مما يؤثر سلباً على خطط التنمية. وبما ان الدولة تعتمد بشكل كبير على واردات النفط في تمويل رواتب الموظفين والمتقاعدين والمشاريع الخدمية لذلك فإن اي هبوط حاد في أسعار النفط يؤثر على قدرة الحكومة على تمويل هذه الالتزامات.

انتشار الفساد المالي والاداري.

تسهم تدفق الإيرادات الريعية في زيادة فرص الفساد وسوء ادارة الأموال إذ تقوم الدولة الريعية بتوزيع الواردات بطريقة غير شفافة حيث تتم منح العقود بناء على الولاء السياسي (والمحاصصة) بدلا من الكفاءة، وكذلك الاعتماد على استيراد السلع والخدمات مما يحد من كفاءة الاقتصاد وبالتالي التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية.

المقترحات والحلول

- **الإصلاح السياسي.** إن الاستقرار الاقتصادي لا يتحقق بمعزل عن الاستقرار السياسي وإنهاء المحاصصة والطائفية حيث تؤثر المحاصصة والطائفية على اتخاذ القرارات وتوزيع المناصب وتضعف الشفافية والمراقبة.

- **الشفافية ومكافحة الفساد.** ترتبط الشفافية ومكافحة الفساد ارتباطا وثيقًا في دول الاقتصاد الريعي حيث يخلق الاقتصاد الريعي بيئة تتزايد فيها احتمالات الفساد. وفي غياب الشفافية تتحول الحكومات الى كيانات مغلقة تدير شؤونها بعيداً عن الرقابة. لذا يتوجب تفعيل دور الرقابة المالية وعدم التدخل في شؤونها وارساء قواعد الإفصاح عن الذمم المالية وتفعيل الرقابة البرلمانية.

- **تنويع مصادر الدخل.** وضع استراتيجية للانتقال التدريجي من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد منتج يعتمد على الصناعات التحويلية وتطوير الزراعة والخدمات الانتاجية[2] حيث يساهم التنوع في حماية الدولة من الصدمات والأزمات الخارجية وتقليل المخاطر الناتجة عن تقلب الأسواق المالية وان تكون مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

- **بناء احتياطيات مالية.** تعمل الاحتياطات المالية كضمان استقرار لحماية الاقتصاد من تقلبات الإيرادات ومن الصدمات الاقتصادية المفاجئة، وكذلك تمويل العجز الذي يحصل في الموازنة دون الحاجة الى الاقتراض. كما تعمل على دعم العملة الوطنية واستقرارها وتعزيز الثقة بالاستثمار، واخيرا حماية حقوق الأجيال القادمة والأهم من ذلك عدم عرقلة الخطط التنموية (إن وجدت).

- **تشجيع الاستثمار.** يعد تشجيع الاستثمار وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن أهم عوامل تشجيع الاستثمار هو الاستقرار السياسي والأمني وكذلك الاستقرار الاقتصادي مع وجود قوانين وتشريعات واضحة تحمي حقوق المستثمرين وتضمن تنفيذ العقود مع توفير البنية التحتية المناسبة من الطرق والموانئ وشبكات الكهرباء وتبسيط الاجراءات الادارية، والاهم من كل ذلك مكافحة الفساد المستشري وتعزيز الشفافية.

- **تطوير القطاع الخاص.** يعاني القطاع الخاص في العراق من معوقات هيكلية وتنظيمية أساسية، عقبات تتمثل بالبيروقراطية والروتين الحكومي وضعف التمويل والفساد الإداري وتعقيد إجراءات التسجيل بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية. وحسب رأي الاقتصادي الأستاذ مظهر محمد صالح (لا توجد سياسات متجانسة في بلادنا لبناء اقتصاد السوق وفق هياكل وتنظيمات مؤسسية)

[2] يقصد بالخدمات الإنتاجية تلك الأنشطة الخدمية التي تُسهم بصورة مباشرة في دعم العملية الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، سواء عبر تهيئة عوامل الإنتاج أو تحسين كفاءتها. وتشمل: خدمات النقل، والاتصالات، والتخزين، والخدمات المالية والمصرفية، والتأمين، والخدمات اللوجستية، والاستشارات الفنية والإدارية. وتُعد هذه الخدمات جزءًا أساسيًا من البنية التحتية الاقتصادية، إذ ترفع من إنتاجية القطاعات السلعية، وتُسهِم في خفض تكاليف الإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

الخاتمة

يوصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي لأنه يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط وان اي تقلب في أسعار النفط تنتقل وتؤثر مباشرة على الاقتصاد. لذلك توصي الدراسات الاقتصادية ولتحقيق التنمية المستدامة الى تنويع مصادر الدخل وتطوير القطاعات الانتاجية من الزراعة والصناعة والخدمات يصاحب ذلك تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وإصلاح التعليم وإنشاء صناديق سيادية.

المصادر

- الدكتور مظهر محمد صالح - الاقتصاد الريعي المركزي ومازق انفلات السوق- رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن - قسم الدراسات الاقتصادية - بيت الحكمة 2013
- الاقتصاد الريعي كنموذج رأسمالي حديث للنمو الآسيوي للإنتاج -دراسة مقارنة - المركز الاوروبي لدراسات الشرق الاوسط - أبريل 2025
- أديسون جوزيف قرنق- الاقتصاد الريعي وتحدي التنمية- الثقافة الجديدة - أيار 2026
- محمد علي صبار-الاقتصاد الريعي - الاسباب والتحديات وآفاق التحول نحو اقتصاد انتاجي يقوده القطاع الخاص - أوراق بحثية- جامعة الرافدين
- صالح ياسر-الريوع النفطية وبناء الديمقراطية - الثنائية المستحيلة في العراق-مركز المعلومات للبحث والتطوير-ومؤسسة فردريش البرت - بغداد 2013.
- هناء قيصران - تأثير الاقتصاد الريعي على التحول الديمقراطي -مجلة العلوم السياسية والقانون - العدد الخامس -Pdf.
- مواقع إلكترونية مختلفة

عن الكاتب: الاستاذ ستار الخفاجي. اقتصادي مقيم في المهجر.

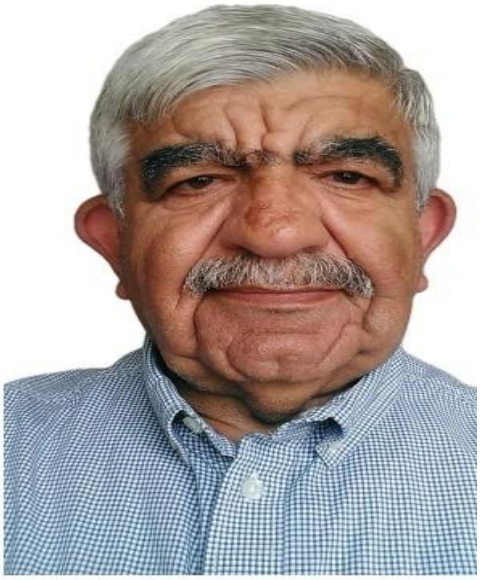

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600